j

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.241/55/Add.2
24 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

الدورة التاسعة

نيويورك، ٣-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

البند ٢ من جدول الأعمال

تعيين أمانة دائمة ووضع ترتيبات لممارسة عملها: الترتيبات الإدارية

مذكرة من الأمانة

مرفق حسبما هو مبين في الوثيقة A/CN.241/55، عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم خدمات دعم للأمانة الدائمة لاتفاقية مكافحة التصحر.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Cable Address: **UNITERRA NAIROBI** **P. O. Box 30552**
Telephone: **(254 2) 621234** **Nairobi, Kenya**
Telefax: **(254 2) 226886/226890**
Telex: **22068 UNEP KE**

٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦

عزيزي السفير دياللو،

نعرب عن تقديرنا الكبير لدعوتكم المؤرخة في ١٤ آذار/مارس بالنيابة عن لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، لتقديم عرض لمدى اهتمام وقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم دعم إداري للأمانة الدائمة لاتفاقية مكافحة التصحر والجفاف.

يرد عرضنا طي هذه الرسالة، وهو يستجيب بشكل تفصيلي للمسائل المحددة المبينة في المرفق الأول بالوثيقة A/AC.241/34. **ومع ذلك، اسمحوا لي أن أذكر بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة التي نعتقد أنها تظهر ميزتنا النسبية الخاصة.**

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج راسخ من برامج الأمم المتحدة، يقدم فعلياً خدمات الدعم لخمس أمانات اتفاقيات في بون ومونتريال وجنيف ونيروبي، بالإضافة إلى أمانات اتفاقيات اقليمية في أثينا وكينغستون ونيروبي. إننا ذوو خبرة ومقدرة على أن نفعل ذلك، وهي خبرة والتزام يكفلان الدعم والمساعدة. ونؤكد أن رئيس الأمانة الدائمة ينبغي أن يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن توجيهات السياسة العامة والقرارات الأساسية أمام مؤتمر الأطراف، وقد وضعنا فعلياً ترتيبات من هذا القبيل لعدة اتفاقيات، ولقيت قبولاً تاماً من مؤتمرات الأطراف. وأحدثها عهداً هي الأمانة المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي التي طُلب إلينا استضافتها. إننا نقدم خدمات الدعم وفقاً لقواعد ونظم الأمم المتحدة، لكن رئيس الأمانة هو المسؤول مسؤولية كاملة أمام مؤتمر الأطراف في إطار الاتفاق.

وكما تعلمون، فإننا قمنا بنشاط فعال في ميدان مكافحة التصحر لمدة عشرين عاماً. ولذا يمكننا أن ندعم عرضنا بما تنطوي عليه الخبرة والالتزام من مقدرة هامة. لقد قدمنا دعمنا للأمانة المؤقتة في حدود قدرتنا. وسوف نلتزم التزاماً كاملاً بتقديم أي دعم في استطاعتنا تقديمه، وتكون هناك حاجة إليه لتذليل أية صعوبات يمكن أن تنشأ في مرحلة الانتقال. وقد لقي دورنا في دعم اتفاقية التنوع البيولوجي في فترة صعبة من هذا القبيل اعترافاً وتقديراً من قبل الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وأعتقد أن هذا الالتزام والمرونة في دعم الاتفاقيات التي تتصل اتصالاً مباشراً بجوهر أعمالنا في مجال إدارة البيئة يشكلان جزءاً هاماً من عرضنا.

السفير هاما أربا دياللو
الأمين التنفيذي للجنة التفاوض الحكومية الدولية
لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر
الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر
13, Chemin des Anémones,
B. P. 76, CH-1219 Châtelaine, Suisse,
Fax.: (41-22) 917.80.30, Tel: (41-22) 917.84.04

لقد مُنح برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولاية واضحة ومحددة جداً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويلعب مجلس إدارتنا دوراً قيادياً في دعم وتنسيق أعمال أمانات الاتفاقيات. وليس مطلوباً من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن توافق بشكل محدد على أي اتفاقات يمكن أن نتوصل إليها مع مؤتمرات الأطراف، لكن يُطلب من مجلس إدارتنا بالطبع الموافقة على الترتيبات المقترحة. ويمكن أن يحدث هذا في اجتماعها المقبل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وحيث إن اتفاقية مكافحة التصحر قد تحققت، إلى حد كبير، نتيجة للجهود الدؤوبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجلس إدارته من أجل زيادة الوعي بقضايا التصحر، فإني على ثقة من أنكم ستتلقون أقوى دعم من جانبهما. إن مكافحة التصحر جزء هام من برنامج صندوق البيئة، لذا يمكن التأكيد لمؤتمر الأطراف أننا لا ننظر إلى هذه المسألة على أنها مجرد أحد الشواغل البعيدة عن الاهتمام ضمن كثير من المسائل الضاغطة والقضايا الأكثر أهمية.

إننا نقدر تقديراً كبيراً دعوتكم لنا لمساعدة الأمانة الدائمة، وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدتها في إيجاد تنظيم قوي يتسم بالفعالية التي يتطلبها مؤتمر الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقية. كذلك فبالإضافة إلى تعاوننا الوثيق مع أمانات أخرى، فإننا نقوم حالياً بتعزيز شراكتنا مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وتحقيق شراكات جديدة للمساعدة في دعم الاتفاقية وتنفيذها. إننا منفتحون جداً للتعامل مع الآخرين ونتشاطر خبرتنا وتجاربنا وطاقتنا في سعينا إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد الاتفاقية هو من السمات المميزة لدور البرنامج. لقد عملنا كحفاز. وقدمنا الأموال اللازمة للبدء. ودعمنا دراسات الحالات الإفرادية والمشاريع الرائدة. وعززنا تطور البرامج الناجحة. وزدنا الوعي بالقضايا البيئية الخطيرة والناشئة والمغفلة. ودعمنا برامج أخرى من مثل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أثناء فترات البداية الصعبة. إننا برنامج الأمم المتحدة الذي يمثل بارجة القيادة في محيط البيئة. ونحن ملتزمون بتعزيز الإدارة البيئية المستدامة على النطاق العالمي. وإن مكافحة التصحر تتطلب تحسين إدارة بيئة الأراضي الجافة. وقد التزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذه القضية لمدة عشرين عاماً، وما فتئ على التزامه الكامل بالجهود اللازمة لتحقيق استدامة سُبل معيشة سُدس سكان العالم.

وعلى الرغم من التخفيضات التي نواجهها جميعاً في الأمم المتحدة، فإنه تملؤني الثقة الكاملة في المستقبل. وأشعر أن ثمة مساهمة فريدة من نوعها يتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدمها. وأتطلع لتقديم التعاون والدعم المستمرين من أجل تنفيذ الاتفاقية، ويحدوني الأمل في أن تجدوا في العرض المرفق طيه استجابة لاحتياجاتكم من كافة الوجوه.

ويسعدني أيما سعادة أن اقترح عليكم المزيد من مواصلة تعاوننا الوثيق بشأن هذه المسألة الهامة التي تؤثر على نسبة كبيرة من أفقر الناس في العالم، لا سيما من النساء والأطفال.

مع أصدق تحياتي،

إليزابيث داودزويل
المديرة التنفيذية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عرض

من

برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم دعم إداري لأمانة

اتفاقية مكافحة التصحر

١٥ أيار/مايو ١٩٩٦

عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم دعم إداري لأمانة اتفاقية مكافحة التصحر

المحتويات

(اتباعاً للمرفق الأول بالوثيقة A/AC.241/34)

معلومات أساسية

مميزات برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١- صلة ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأهدافه العامة وأنشطته بأهداف اتفاقية مكافحة التصحر.

٢- مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الماضي في وضع الاتفاقية وفي الأنشطة المتصلة بها وفي مكافحة التصحر.

٣- برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمثابة إطار لاقامة علاقات فعالة مع الاتفاقيات الأخرى والمؤسسات الدولية الأخرى.

٤- الفوائد العامة التي يمكن جنيُّها من الفعالية الواضحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال أنشطته.

الترتيبات التنظيمية والإدارية

٥- عملية دخول مؤتمر الأطراف في اتفاقات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك طبيعتها وشكلها وتوقيتها.

٦- الهياكل الإدارية القائمة المتاحة لدعم الأمانة الدائمة وأنشطة مؤتمر الأطراف، بما في ذلك أُطر خدمات الموظفين والخدمات المالية وخدمات الاتصالات وإدارة المعلومات والمؤتمرات.

٧- إمكانية إدخال تعديلات على الترتيبات التنظيمية والإدارية العادية لصون استقلالية الأمانة الدائمة، بما في ذلك:

(أ) مركز متميز للأمانة الدائمة؛

(ب) إجراءات مالية مناسبة، وخاصة فيما يتعلق بمساهمات الأطراف وإدارة الأموال؛

(ج) إجراءات مناسبة فيما يتعلق بالموظفين، بما في ذلك اختيار الموظفين وتعيينهم في الرتب العليا.

٨- وضع ترتيبات لتقاسم مختلف أنواع التكاليف بين المنظمات وأطراف الاتفاقية ورسوم الخدمات غير المدرجة في ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩- جدوى تقديم سلف عن طريق عمليات ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف ضمان التدفق النقدي للأمانة الدائمة، وتمكينها من الدخول في الالتزامات الطويلة الأجل اللازمة.

١٠- الإطار الإداري والمالي من أجل ربط الصلة بأمانات الاتفاقيات الأخرى.

١١- أثر موقع الأمانة الدائمة، إن كان له أي أثر، على الروابط الفنية والإدارية المحتملة بينها وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المرفق الأول مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة حسبما عـُرضت بإيجاز في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢.

المرفق الثاني قائمة بقرارات الجمعية العامة، ومقررات مجلس الإدارة ذات الصلة.

المرفق الثالث أهداف السياسة العامة لخطة العمل من أجل البيئة.

المرفق الرابع المجالات ذات الأولوية في البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الانمائي حسبما اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

المرفق الخامس تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الوثيقة GC18/40.

عرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم دعم إداري لأمانة اتفاقية مكافحة التصحر

معلومات أساسية

إن اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا تنص على قيام مؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، بتعيين أمانة من بين المنظمات الدولية المختصة القائمة التي أعربت عن استعدادها للاضطلاع بوظائف الأمانة بموجب الاتفاقية، (المادة ٢٣، الفقرة ٣).

وفي دورتها الثامنة المعقودة في جنيف في الفترة من ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، وافقت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر على أن توصي مؤتمر الأطراف الأول بقائمة باللوازم والمعايير التي يمكن أن توجه قرارها بشأن هذه المسألة. كما دعت كافة المنظمات الدولية المختصة المهتمة إلى إرسال إشعارات تعبر عن اهتمامها إلى الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر قبل ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مصحوبة بعرض تفصيلي يشمل التكاليف الإدارية.

وقد أعربت المديرة التنفيذية فعلياً عن اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال دعوتها إلى تقديم دعم إداري للاتفاقية. وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦، كتب الأمين التنفيذي للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية مكافحة التصحر إلى المديرة التنفيذية داعياً إياها إلى أن "تقدم إلى الأمانة المؤقتة كتابياً بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦: '١' ما يعرب عن اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم دعم إداري شامل للأمانة الدائمة؛ '٢' تقديم معلومات لتبرير هذا الاهتمام ووصف الطبيعة المحتملة لهذا الدعم على أساس المعايير الواردة في المرفق الأول بالوثيقة A/AC.241/34؛ و/أو '٣' تحديد أي من خدمات الدعم هذه يمكن تقديمه أيضاً كعامل مساعد للترتيبات الشاملة بين مؤتمر الأطراف والأمم المتحدة من النوع الذي عرض الأمين العام خطوطه العامة". ويبين هذا الرد بايجاز أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يستطيع تقديم تلك الخدمات.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه المذكرة وفقاً لأنواع المعلومات المطلوبة التي أوصت بها الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية مكافحة التصحر، على النحو الوارد في المرفق الأول بالوثيقة A/AC.241/34، وفي رسالة الأمين التنفيذي السفير أ. دياللو المؤرخة في ١٤ آذار/مارس.

مميزات برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١- صلة ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأهدافه العامة وأنشطته بأهداف الاتفاقية

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس توصية اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقودة في ستكهولم في الفترة من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢.

مؤتمر ستكهولم:

تتصل المبادئ ٢ إلى ٧ من إعلان ستكهولم بشأن البيئة البشرية الذي صدر عن ذلك المؤتمر اتصالاً مباشراً بأهداف اتفاقية مكافحة التصحر. وقد أعد المؤتمر خطة عمل من أجل البيئة البشرية. وفي تلك الخطة، يحتوي الفصل المتعلق بالجوانب البيئية لإدارة الموارد الطبيعية، مجموعة من التوصيات المحددة الموجهة إلى الحكومات والمنظمات الدولية المختصة من أجل تحقيق تلك الأهداف.

الجمعية العامة

أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة كالآلية المؤسسية الرئيسية لتعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة، وتوجيه وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويورد المرفق الأول المسؤوليات الرئيسية التي أوكلتها الجمعية العامة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أدت هذه المسؤوليات إلى تحديد الوظائف التالية لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

(أ) تقديم الدعم الموضوعي لمجلس الإدارة؛

(ب) أن تقوم، بتوجيه من مجلس الإدارة بتنسيق البرامج البيئية ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأن تبقي تنفيذها قيد المراجعة، وأن تقيِّم فعاليتها؛

(ج) أن تسدي المشورة، حسب الاقتضاء وبتوجيه من مجلس الإدارة، إلى الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن صياغة وتنفيذ البرامج البيئية؛

(د) ضمان التعاون والاسهام الفعالين من الجماعات العلمية ذات الصلة وغيرها من الجماعات المهنية في سائر أنحاء العالم؛

(هـ) أن تقدم، بناء على طلب جميع الأطراف المعنيين، خدمات استشارية لتشجيع التعاون الدولي في ميدان البيئة؛

(و) أن تقدم إلى مجلس الإدارة، بمبادرة منها أو بناء على طلب المجلس، مقترحات تتضمن تخطيطاً متوسط المدى وبعيد المدى لبرامج الأمم المتحدة في ميدان البيئة؛

(ز) أن تسترعي انتباه مجلس الإدارة إلى أي مسألة تتطلب نظر المجلس فيها؛

(ح) أن تدير صندوق البيئة تحت سلطة مجلس الإدارة وتوجيهاته فيما يتعلق بالسياسة العامة؛

(ط) أن تقدم تقارير عن المسائل البيئية إلى مجلس الإدارة؛

(ي) أن تؤدي أية وظائف أخرى يمكن أن يعهد إليها بها مجلس الإدارة.

وعقب فترات الجفاف الطويلة في منطقة الساحل في الستينات وأوائل السبعينات، عززت الجمعية العامة ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن مكافحة التصحر وذلك بقرارها ٣٠٥٤/٢٨ المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ الذي طلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة "أن يعطي الأولوية للبحث عن حلول متوسطة الأجل وطويلة الأجل لمشاكل التصحر في البلدان المتاخمة للصحراء الكبرى والمناطق الأخرى ذات الأحوال الجغرافية المماثلة، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمساعدة البلدان المعنية على تنفيذ برامج أعمالها". ومن ثم، عهد القرار ٣٣٣٧/٢٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بالمسؤولية الأساسية عن التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأكد القرار ٣٥١١/٣٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ على برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الهيئة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر. وكانت النتيجة الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر هي اعتماد خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بقرار الجمعية العامة ١٧٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ومنذ ذلك الوقت، تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة التصحر بشكل منتظم، وطلبت إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يبذل المزيد من الجهود لتشجيع الحكومات على اتخاذ خطوات شاملة لضمان التنفيذ الفعال لخطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي عام ١٩٩٢، طلبت الجمعية العامة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتابع تحقيق جدول أعمال القرن ٢١ (الفصلان ١٢ و٣٨)، وأن يدعم لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية مكافحة التصحر، والأمانة المؤقتة، وأن يتابع مكافحة التصحر والجفاف. وترد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في الملحق الثاني.

مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

في اجتماعه الأول المعقود في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣، اعتمد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة "خطة عمل من أجل البيئة": وضع البرنامج وأولوياته". وإن الأهداف العامة والأهداف النوعية لخطة العمل من أجل البيئة هذه تتصل اتصالاً مباشراً بغايات وأهداف اتفاقية مكافحة التصحر (انظر المرفق الثالث).

وبوجه خاص، دعت خطة العمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن: "(ج) يحول دون فقد التربة الخصبة من خلال التحات والتملح والتلوث، ووقف عملية التصحر، وإعادة الخصوبة إلى التربة الجافة،". كما قدمت خطة العمل توصيات بشأن المسائل الوثيقة الصلة ب: "(ب) مساعدة الحكومات على تنظيم موارد الغابات من أجل تلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة، و(د) حماية الأنواع من النباتات والحياة الحيوانية المهددة بالانقراض، ولا سيما الهامة بالنسبة لحياة البشر ورفاههم".

وفي الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧ أكمل مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قرارات الجمعية العامة بمقررات مماثلة، وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر، صدرت عن كل من اجتماعاته مقررات عن التقدم المحرز في مكافحة التصحر. وكثيراً ما أعرب عن القلق إزاء ضرورة توفير دعم حكومي أقوى من أجل التمكن من الإسراع بتنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر. كما أبدى مجلس الادارة قلقه على الدوام من انتشار وشدة التصحر في البلدان النامية، وبوجه خاص في افريقيا. وقرر المجلس في دورته الحادية عشرة المعقودة في عام ١٩٨٣ (GC 11/7) تقديم اقتراح بإنشاء لجنة عالمية للبيئة والتنمية وقد صودق على هذا الاقتراح فيما بعد، في قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٨. وأفضى هذا بدوره إلى انعقاد مؤتمر

الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وترد قائمة كاملة بمقررات مجلس الادارة ذات الصلة في المرفق الثاني.

واعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة واختصاصاته وأدائه فيما يتعلق بولايته. وقدم المؤتمر توصيات لتعزيز ودعم دور البرنامج ومجلس ادارته من أجل متابعة مقرراته، وبوجه خاص من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الفصل ١٢ عن إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف. وفي هذا الصدد، عينت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره مديراً لمهمة مكافحة التصحر والجفاف (الفصل ١٢) بالاضافة إلى عدة فصول ومجالات برنامجية أخرى لجدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك التنوع البيولوجي، والمواد الكيميائية السمية، والنفايات الخطرة، والقانون البيئي، والأوزون وتلوث الهواء عبر الحدود. وعيّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مديراً للمهمة المشتركة مع دائرة تنسيق السياسة العامة والتنمية المستدامة التي تعمل من أجل هيئة مراقبة الأرض، ولمهمة تقديم المعلومات اللازمة من أجل صنع القرار. كما أوكلت مسؤوليات إلى البرنامج في إطار تقارير الموضوعات المخصصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ولتقديم إسهامات كبيرة أخرى تتعلق بأحد عشر فصلاً آخراً.

ومن بين المجالات ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسبما اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأدرج في جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣٨، المجالات التالية (جرى التشديد على أوثقها صلة بالبرنامج):

(ج) تطوير وتعزيز استخدام تقنيات من قبيل المحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية والاقتصاديات البيئية؛

(د) رصد البيئة وتقييمها، من خلال زيادة مشاركة وكالات منظومة الأمم المتحدة في برنامج مراقبة الأرض وتوسيع نطاق العلاقات مع معاهد العلوم الخاصة ومعاهد الأبحاث غير الحكومية وتعزيز وظيفة البرنامج فيما يتعلق بالإنذار المبكر؛

(هـ) تنسيق وتعزيز الأبحاث العلمية ذات الصلة بهدف توفير أساس موحد لعملية صنع القرار؛

(و) توزيع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة على الحكومات وعلى أجهزة وبرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) زيادة الوعي العام والإجراءات المتخذة في مجال حماية البيئة عن طريق التعاون مع عامة الجمهور، والكيانات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية الدولية؛

(ح) زيادة تطوير القانون البيئي الدولي، ولا سيما الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية، وتعزيز تنفيذها، وتنسيق المهام الناشئة عن تزايد عدد الاتفاقات القانونية الدولية، وفي جملة أمور، أداء أمانات الاتفاقيات لمهامها مع مراعاة الحاجة إلى الاستخدام الأكفأ للموارد، بما في ذلك إمكانية تجميع الأمانات المنشأة في المستقبل في نفس الموقع؛

(ط) زيادة تطوير وتعزيز استعمال تقييمات الأثر البيئي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك الأنشطة التي تجري برعاية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفيما يتصل بكل مشروع أو نشاط اقتصادي إنمائي هام؛

(ي) تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، بما في ذلك الجوانب القانونية، وتوفير التدريب؛

وفي دورته الثامنة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥، أعاد مجلس الإدارة تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الخصوص في مقرره ٢٦/٢٨ (المرفق الخامس)، الذي ينص على أن مجلس الإدارة، وضمن جملة أمور:

"٤- يرجو من المدير التنفيذي المشاركة مشاركة نشطة في تقديم المساعدة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولدعم الأمانة المؤقتة للاتفاقية".

"٥- (ب) المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وكذلك القرار الخاص بالإجراءات العاجلة في أفريقيا الصادر من لجنة التفاوض الحكومية الدولية على أساس الموارد المقدمة لأنشطة البرنامج من أجل تنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا وذلك من خلال التعاون الوثيق مع الأمانة المؤقتة للإتفاقية؛

(ج) يدعو منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والصناديق والأطراف الأخرى المهتمة للإنضمام إلى المشاركة والمساهمة في الجهود المحلية والوطنية ودون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف؛

"٦- يرجو المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا المقرر من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ...".

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

وطوال فترة وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كانت مكافحة التصحر والجفاف أحد مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج، حسبما وافق عليه مجلس الإدارة. ولا يزال هذا التركيز مستمراً في فترة السنتين الحالية حيث خصص نحو عُشر ميزانية صندوق البيئة لهذا الغرض فيما يتعلق بالأراضي وعناصر برنامجية أخرى. وأسهمت الأنشطة العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إسهاماً كبيراً في رفع وعي المجتمع العالمي بضرورة مكافحة التصحر.

وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ بداية عمله دعماً تقنياً ومساعدة إلى الدول الأعضاء فيه، وبوجه خاص البلدان النامية بشأن كثير من المسائل المدرجة الآن في الاتفاقية. وإن تقديم الدعم للتخطيط الوطني، وفي إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، والرصد وتقييم الأثر، والبحوث والتدريب وبناء

الطاقات، وتبادل المعلومات والمشورة العلمية والتقنية، ونقل التكنولوجيا، وتعليم وتوعية الجمهور، وتعبئة الموارد كانت جميعاً جزءاً من البرنامج المطرد التقدم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتحظى المهام التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان مكافحة التصحر بالدعم والتعاون الكاملين من كافة الفروع والوحدات الأخرى ذات الصلة التي يضمها هيكل البرنامج. ويقوم بتقديم الخدمات، البرنامج الفرعي لإدارة واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبصفة أساسية عن طريق النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة، ومركز أنشطة برنامج مكافحة التصحر، لكن مع تلقي دعم كامل ومشاركة كبيرة من جانب شعبة المعلومات والتقييم البيئي بمرافق اتصالاتها الجديدة والمتقدمة، وشعبة السياسة العامة والعلاقات الخارجية بدوائرها المختصة بتعبئة الموارد، والمعلومات، والشؤون العامة، والشؤون المشتركة بين الوكالات، والقانون البيئي ومؤسساته، ومركز أنشطة البرنامج، ووحدة الاقتصاديات البيئية.

وكانت هذه البرامج ميسرة إلى حد كبير للحكومات من خلال المكاتب الاقليمية الستة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن خلال تشديد البرنامج على النهج القائم على الاحتياجات. وقد اتخذ البرنامج مؤخراً عدة خطوات لتعزيز مكاتبه الاقليمية، والتنفيذ الاقليمي لبرنامجه. والمكاتب الاقليمية كائنة في البحرين وبانكوك وجنيف والمكسيك ونيروبي ونيويورك. وتتاح للأمانة المؤقتة للاتفاقية إمكانية الوصول السريع والممتاز إلى خبرات مراكز البرنامج هذه وقدراتها ومنتجاتها دعماً لأعمالها، وهو ما سيتعزز بموجب الترتيبات المقترحة. ويتناول الجزء ٢ أدناه بشكل أكثر تفصيلاً، البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢- مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع الاتفاقية وفي الأنشطة المتصلة بها

كما بُين آنفاً، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المشاكل البيئية المتعلقة بتدهور الأراضي الجافة منذ عام ١٩٧٣، ونظراً لتعيينه كالهيئة الحكومية الدولية المنوط بها التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر، فإنه ركز جهوداً كبيرة على مسألة التصحر ومكافحته. وقد كلل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر الذي عقد في نيروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بالنجاح. وكان أمينه العام هو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبعد ثلاثة أشهر من انعقاده، كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (في القرار ١٧٢/٣٢) بتنسيق الأنشطة الدولية في مجال مكافحة التصحر على النحو المحدد في خطة العمل لمكافحة التصحر التي اعتمدها المؤتمر.

وأنشئ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر (IAWGD) لتنسيق أنشطة مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة العمل لمكافحة التصحر، ولتعزيز التعاون فيما بينها في مشاريع محددة لمكافحة التصحر. وزود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق العامل بأمانة لتنظيم أعماله، ونظم ١٩ اجتماعاً عادياً وثلاثة اجتماعات استثنائية منذ عام ١٩٧٨. كما طُلِب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم خدمات أمانة للفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر (DESCON)، وهو هيئة حكومية دولية أنشئت من أجل تعزيز تبادل المعلومات على النطاق العالمي بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي الجافة، ولتشجيع تنفيذ مشاريع مكافحة التصحر على النحو الذي تتطلبه خطة العمل لمكافحة التصحر.

ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، والإشراف على تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة خاصة هي "وحدة مكافحة التصحر" في عام ١٩٧٨. وإدراكاً للأهمية المتزايدة لهذه المسألة، صرح مجلس الإدارة في دورته الثانية عشرة للمدير التنفيذي بتحويل هذه الوحدة إلى مركز أنشطة برنامج مكافحة التصحر (DC/PAC). ومع متابعة الأنشطة المُعهَد بها إليه، أعد مركز أنشطة البرنامج "التقييم العالمي الثاني للتصحر" الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقرير الأمين العام بشأن "تمويل برامج مكافحة التصحر" من أجل تقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما شارك المركز مشاركة أساسية في صياغة الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

وعلى ضوء الفصلين ١٢ و٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة باستعراض وإعادة تنظيم برنامج عمله في مكافحة التصحر. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج: التقدير والتقييم، وجمع المعلومات ونشرها، ومجالات السياسة العامة، والمسائل الناشئة من مثل الهجرة، وتشجيع النهوج الابتكارية والموجهة إلى الناس، وبحث مشاكل النهج "القاعدي" من الناحية العملية.

وقد لقيت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر ادراكاً فعلياً من جانب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر، وهي تشكل جزءاً من خطة العمل لمكافحة التصحر، لكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة شدد بشكل أقوى على هذه المسائل وعلى أهميتها العالمية منذ قمة ريو. وحاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق حلقات عملية شتى اجتذاب مزيد من الانتباه إلى الروابط القائمة بين مشكلة التصحر والمسائل العالمية الأخرى من مثل الفقر واللاجئين والمهاجرين لأسباب بيئية، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، والبيئة والاقتصاديات، والتجارة الدولية.

وتتمثل ولاية أساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جمع وتقديم المعلومات المناسبة المستوفاة عن البيئة، وقد جرت إعادة التشديد على ذلك في جدول أعمال القرن ٢١. ولذا فإن تقييم التصحر وتحسين البيانات يشكلان جزءا هاما من برنامج العمل. وأجرى البرنامج دراسات متنوعة عن التصحر على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية. وأنشأ قاعدة بيانات شاملة عن أوجهه المتنوعة. ويظهر بعض نتائج ذلك بشكل واضح في الأطلس العالمي عن التصحر. وإن تطوير قواعد البيانات، ومنهجيات التقييم، ومؤشرات التصحر، وتنفيذ المشاريع الرائدة، والحلقات العملية هي جميعاً مشاريع تتعاون في تنفيذها مختلف وحدات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الدولية والوطنية.

وتمثل أحد الجهود التي قادها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل مشترك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في قيام وليامز وبولنج، بإصدار مؤلَف "حالة المعرفة" بشأن "التفاعلات بين التصحر والمناخ"، وذلك بدعم من عدد من الخبراء من كافة أنحاء العالم.

وفي عام ١٩٩٥، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجمعاً للأخصائيين العالميين فيما يتعلق بالوعات الكربون، في نيروبي، لمناقشة وتحديد الروابط بين التصحر، والأراضي الجافة، وتغير المناخ مع التركيز على تنحية أيونات الكربون وآثار تغير المناخ. والملخص التنفيذي للاستنتاجات التي تم التوصل إليها متاح، كما يجري نشر كتاب يستند إلى أعمال تلك الحلقة العملية.

وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم من الحكومة النرويجية عدداً خاصاً من نشرة "كوكبنا" عن التصحر طبع بست لغات وجرى توزيعه. وكلّف مكتب دراسات الأراضي الجافة في أريزونا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن يصدر، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الدليل الجديد لمؤسسات بحوث الأراضي الجافة. وقدم البرنامج دعماً لعمل فريق الخبراء الدولي المعني بالتصحر المتعلق بإصدار كتاب عن "التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة في العالم" في عام ١٩٩٤. قد صدرت هذه المنشورات علاوة على نشرة مكافحة التصحر التي تصدر بشكل منتظم مرتين في العام، والأطلس العالمي للتصحر الذي نشر أصلاً في عام ١٩٩٢، وأعيد طبعه في عام ١٩٩٤، ويجري الآن تنقيحه.

واستمر تقديم المساعدة إلى الحكومات والمنظمات الحكومية من أجل وضع وبدء تنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر وإدماج خطط العمل هذه في الخطط الاجتماعية - الاقتصادية و/أو البيئية الوطنية، مع إجراء عمليات التكيف المناسبة على ضوء جدول أعمال القرن ٢١، واتفاقية التصحر. ومنذ عام ١٩٧٨ جرى إعداد أكثر من ٣٠ خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك خطة العمل الوطنية التي تنفذ في إطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل بلدان المنطقة السودانية الساحلية. وجرى الشروع في برامج تعاونية وبرامج للمساعدة بالتضافر مع التجمعات الاقليمية. واستمر تقديم الدورات التدريبية الاقليمية، وتشجيع العمل التعاوني عن طريق الشبكات القائمة على الصعد الوطني، والاقليمي، والعالمي.

وقد دأب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع برامج عمل مشتركة بشأن التصحر مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعتين للأمم المتحدة. واستطاع المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تعبئة وجمع قرابة ٣٠٠ مليون دولار لتنفيذ الأعمال المتعلقة بمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية. وفي إطار ترتيب لشراكة جديدة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ لتعزيز الدعم المالي من أجل تنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ في كافة الأقاليم والأقاليم الفرعية المتأثرة بالتصحر، بالاعتماد على الخبرة ثلاثية الأطراف التي جرى اكتسابها مع البنك الدولي في إدارة مرفق البيئة العالمي. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز تنفيذ برنامجه من خلال المكاتب الاقليمية، وتوفير إدارة للبرنامج، أكثر استجابة وأكثر تنسيقاً، وتحسين التنسيق مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الاقليمية الأخرى.

ومن أجل إبراز الأبعاد الاجتماعية للتصحر، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عملية عن "الإصغاء إلى الناس: الجوانب الاجتماعية للادارة المستدامة للأراضي الجافة"، عقدت في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكان مجال التركيز فيها على إيجاد حلول عملية تكون، في نفس الوقت، أكثر قيمة، وذات قدرة ذاتية على التحقق، وكذلك على الطريقة التي يمكن بها إجراء التغييرات، وكيفية تمكين الشعب من المشاركة بنشاط في تحقيق التنمية الخاصة به، والكيفية التي يتعين أن تطور بها الوكالات المنفذة مواقفها تجاه الناس الذين تستهدف خدمتهم. وقد قام جون ويلي بنشر محاضر وتوصيات هذه الحلقة العملية.

واستجابة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، باعتماد توصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الداعية إلى إجراء مفاوضات لعقد اتفاقية لمكافحة التصحر، كان البرنامج يدعم بنشاط اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية والأمانة المؤقتة. وشمل هذا الدعم تقديم دعم مالي مباشر للأمانة، ومساهمات في تكاليف إعداد الدراسات الإفرادية والأعمال التحضيرية الأخرى. وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الوحدة الأفريقية، وبلدان أمريكا اللاتينية وبلدان كمنولث الدول المستقلة والبلدان الآسيوية في التحضير للدورات التفاوضية وفي إعداد مشاريع الوثائق اللازمة للمرفقات الاقليمية بالاتفاقية. كما دعم اشتراك كثير من ممثلي المنظمات غير الحكومية في المفاوضات وفي بعض الاجتماعات ذات الصلة مما أدى إلى إنشاء شبكة RIOD وهي الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن التصحر.

وأسهم البرنامج بأكثر من مليون ونصف مليون دولار في تكاليف هذا الجهد في صورة دفع أموال في الوقت المناسب للمساعدة على الإسراع ببدء المفاوضات، ودعم المجموعات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية وتمكينها من المشاركة في الاجتماعات دون الاقليمية والاقليمية والعالمية، والاجتماعات الحكومية الدولية. ودعّم البرنامج بقوة الفريق الدولي للخبراء المعنيين بالتصحر التابع للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر، كما قدم مساهمات مالية وفنية هامة.

واستضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورتين للجنة التفاوض الحكومية الدولية، ويأمل في بحث استضافة نيروبي للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. ودعماً للعملية التفاوضية رعى البرنامج عملية نشر نشرة مفاوضات الأرض أثناء اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وعهد بإنتاج أفلام عن طريق صندوق التلفزيون من أجل البيئة، تتناول مختلف جوانب التصحر، بما في ذلك الاعتراف بالاتفاقية ودعمها. وإن تمويل أعمال هيئة عمل الأرض، وأعمال الوحدة المشتركة بين الوكالات بشأن تغير المناخ، قد أسهم أيضا في نشر المعلومات عن الاتفاقية.

كما قدّم دعم للأمانة المؤقتة من أجل نشر نص الاتفاقية، سواء في صيغته الكاملة أو في صيغة يسهل الحصول عليها وفهمها - ألا وهي كتيب "الهبوط إلى الأرض".

ولعب البرنامج كأحد الشركاء الثلاثة في مرفق البيئة العالمية دوراً نشطاً في تشجيع إدراج أهلية تدهور الأراضي - أو تصحرها للتمويل من مرفق البيئة العالمي نظراً لاتصال ذلك بمجالات التركيز الرئيسية.

إن اتفاقية مكافحة التصحر هي ذروة جهود بذلها المجتمع الدولي لمدة ٢٠ عاماً ولعب فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً قيادياً.

وإن الجانب الرئيسي لـ "عنصر برنامج الأرض" الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مكرس لتقديم الدعم من أجل تنفيذ الاتفاقية. وعلى الرغم من الضغوط الناجمة عن المسائل البيئية الناشئة حديثاً وتزايد الطلب على الأموال من أجل دعم كافة أنواع الجهود البيئية، يتلقى "عنصر برنامج الأرض" وحده ٩ في المائة من كل الأموال المخصصة من صندوق البيئة التابع للبرنامج، ومن ثم فإنه ما فتئ يمثل مكوناً رئيسياً من مكونات البرنامج الذي يتولاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وهناك دعم إضافي من أجل اتفاقية مكافحة التصحر في البرامج الفرعية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حسبما ذُكر أعلاه. وعلاوة على ذلك هناك أنشطة مشتركة مخططة لفترة السنتين الحالية مع البرامج الفرعية للمياه والتنوع البيولوجي. وجميع هذه الأنشطة موجه نحو تحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر وتشجيع تنفيذها. ولذا فمن السليم القول أن أكثر من ١٠ في المائة من البرنامج الكلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة موجه نحو دعم أهداف وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتناول المجالات البرنامجية الستة الرئيسية التي عُينت في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، ويجري أيضا تركيز الانتباه بصفة خاصة على ما يلي:

- تشجيع ودعم التبكير بالتصديق على الاتفاقية، وتنفيذها وعلى قرار الجمعية العامة بشأن العمل العاجل من أجل أفريقيا؛

- تحديد الأهمية العالمية للتصحر وأثره والإعلان عنهما؛

- جمع ونشر المعلومات عن النجاحات التي أحرزت والتي يمكن تكرار الأخذ بها؛

- تركيز الاهتمام على الجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلي.

٣- برنامج الأمم المتحدة للبيئة كإطار لإقامة علاقات فعالة مع الاتفاقيات الأخرى والمؤسسات الدولية الأخرى

كما عرض بإيجاز من قبل، فإن أحد المقررات التي اعتمدت في الدورة الأولى لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان هو التصريح للمدير التنفيذي بتقديم خدمات الأمانة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس من المدير التنفيذي تقديم المساعدة في إعداد اتفاقيات دولية أخرى في ميدان البيئة.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركاً في تقديم الدعم بخدمات الأمانة للاتفاقيات العالمية الست التالية، التي تتخذ مقرها في مدن مختلفة:

(أ) اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالإنقراض (جنيف)،

(ب) اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (بون)،

(ج) اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (نيروبي)،

(د) بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تستنفذ طبقة الأوزون (مونتريال)،

(هـ) اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (جنيف)،

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (مونتريال).

كما يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى أمانات للصكوك الإقليمية الـ ٢٣ التالية:

(أ) اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (أثينا)،

(ب) بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء الفضلات من السفن والطائرات،

(ج) بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالنفط وغيره من المواد الضارة في حالات الطوارئ،

(د) بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث البحري من مصادر في البر،

(هـ) بروتوكول مناطق البحر الأبيض المتوسط التي تحظى بحماية خاصة،

(و) اتفاقية التعاون لحماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية للمنطقة الافريقية الغربية والوسطى (نيروبي)،

(ز) بروتوكول التعاون لمكافحة التلوث في حالات الطوارئ،

(ح) اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة الكاريبي الكبرى (كنغستون، جامايكا)،

(ط) بروتوكول التعاون في مكافحة انسكابات النفط في منطقة الكاريبي الكبرى،

(ي) بروتوكول المناطق والحياة البرية التي تحظى بحماية خاصة، الملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة الكاريبي الكبرى،

(ك) اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية للمنطقة الافريقية الشرقية (نيروبي)،

(ل) بروتوكول المناطق والحيوانات والنباتات البرية المحمية في المنطقة الافريقية الشرقية،

(م) بروتوكول التعاون في مكافحة التلوث البحري في حالات الطوارئ في المنطقة الافريقية الشرقية.

ويقيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة علاقات نشطة مع البرامج التي تغطيها اتفاقيات رئيسية أخرى ويقدم الدعم لها، على سبيل المثال: الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وهو مشارك رئيسي أيضا في عمليات حكومية دولية عالمية تتعلق بالتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضو في لجنة التنمية المستدامة، والمجموعة المشتركة بين الوكالات، ويعمل كمدير لمهمة من أجل لجنة

التنمية المستدامة فيما يتعلق بمكافحة التصحر وعدة فصول ومجالات برنامجية أخرى (انظر الجزء ١). وقام البرنامج بانتداب خبير أقدم للعمل في الفريق الدولي المعني بالغابات.

وتشدد الفقرة ٢٢(ح) من الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ على وجوب تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على "تنسيق الوظائف الناشئة عن عدد متزايد من الاتفاقات القانونية الدولية، ومن بينها أداء مهام أمانات الاتفاقيات، مع مراعاة ضرورة تحقيق أكفأ استخدام ممكن للموارد" (انظر المرفق الخامس). وهذا اعتراف بدور البرنامج في تعزيز وتنفيذ قانون البيئة الدولي، وفي تنسيق الصكوك القانونية ذات الصلة به.

وقد طلب مجلس الادارة في مقرره ٢٥/١٧ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ من المديرة التنفيذية أن تواصل تعزيز اتساق عملية تنسيق أداء مهام الاتفاقيات البيئية، بما في ذلك أداء أماناتها لمهامها بغية تحسين فعالية تنفيذ الاتفاقيات. وقد عـُقدت أربع اجتماعات لأمانات اتفاقيات بيئية، وجرى نتيجة لذلك إحراز تقدم كبير. وزادت المشاركة إلى حد أنه من المتوقع أن تحضر ٢٤ أمانة الاجتماع الخامس في أيار/مايو ١٩٩٦. وحضرت الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر كل الاجتماعات منذ الاجتماع الثاني. وتناقش الاجتماعات المسائل الموضوعية، وتتناول أيضا المسائل والمشاكل الإدارية. وقد أحرز تقدم كبير في معالجة المشاكل الإدارية التي نشأت في الماضي، وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن وظيفة ضابط اتصال بشأن الاتفاقية يعمل كل الوقت لتسهيل حل القضايا والمشاكل.

ومن خلال المشاركة، بالإضافة إلى الالتزام تجاه الاتفاقيات العالمية والصكوك الإقليمية التي تعنى جميعا بتوفير مقومات الاستقرار البيئي، يوفـّر البرنامج إطارا ممتازا يمكن في داخله ومن خلاله إقامة الروابط بين أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والكيانات المماثلة الأخرى.

وكجزء من برنامجه وعملياته الروتينية، يقيم البرنامج أواصر تعاون نشط جدا مع المنظمات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وتتمثل بعض الأمثلة على ذلك فيما يلي:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٩٧٨، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي التعاون في مشاريع مشتركة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر. وفي الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من ٢٠ مليون دولار من المشروع المشترك. دفع برنامج الأمم المتحدة الانمائي مبلغا مماثلا له استخدمهما مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في إدرار زهاء ٣٠٠ مليون دولار لتمويل أعمال مكافحة التصحر في ٢٢ بلدا في المنطقة السودانية الساحلية. وفي عام ١٩٩٥، تحوّل هذا الاتفاق إلى شراكة عالمية جديدة من أجل وضع برمجة مشتركة في المجالات التي تتوافر فيها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية خبرات مكملة بعضها لبعض. وتتمثل بؤرة التركيز حاليا في زيادة الوعي بالاتفاقية وبقضايا التصحر على مختلف المستويات. وبموجب الاتفاق، يحرز العمل تقدما أيضا بشأن مؤشرات تدهور/تصحر الأراضي بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، والمعنية. وعلى الصعيد القطري، يرمي التعاون المعزز بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى تحسين الاستجابة للطلبات المقدمة من البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية من أجل الحصول على المساعدة.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالغة النشاط في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، ولم تتخلف قط عن المشاركة في أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات لمكافحة التصحر، والفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر. وفي أوائل الثمانينات، وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أول منهجية لتقييم التصحر، وقد عدّلت منذ ذلك الوقت لتصبح أنسب للتطبيق بالنسبة للاحتياجات العالمية. وأتى التعاون بين البرنامج والمنظمة ثماره بشكل جيد تمثل في وضع التقييم العالمي بشأن تدهور التربة (GLASOD) وقاعدة بيانات التربة والأراضي (SOTER) اللذين أنشئا بالتعاون مع المكتب الدولي للمراجع والمعلومات المتعلقة بالتربة (ISRIC) الذي قدم وما فتئ يقدم قدراً كبيراً من المعلومات لقاعدة بيانات الأطلس العالمي المتعلق بالتصحر. وعلى الصعيد الإقليمي، وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية إلى حد ما أيضا في غرب وشرق آسيا، وفي افريقيا، كانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة شريكا نشطا للغاية في تنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر.

ولأكثر من عشرين عاما تعاونت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات أخرى تتعلق بالتصحر من مثل الغابات، والتنوع البيولوجي، وإدارة الأراضي والمياه، واستخدام المواد الكيميائية الزراعية. وفي عام ١٩٩٥، انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي كشريك في رعاية الفريق الاستشاري للمراكز الدولية للبحوث الزراعية (CGIAR) الذي يؤكد الروابط بين التنمية الزراعية والقضايا البيئية. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرة تقودها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الإدارة المتكاملة للآفات في الزراعة، بينما تسهم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتكاملة الخاصة بإدارة مستجمعات المياه.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يجري التفاوض على مذكرة تفاهم جديدة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يؤمّل أن تركز على تعزيز عمل كلا الوكالتين فيما يتعلق بوضع قاعدة بيانات بالممارسات الناجحة، وزيادة التشديد على المشاركة المستدامة للمجتمعات المحلية في مشاريع التنمية الريفية.

البنك الدولي

جرى التعاون مع البنك الدولي في كافة المستويات. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة شريك للبنك الدولي ولبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمي على المستوى الإداري الكلي، ويشارك البرنامج في رعاية الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية CGIAR الذي يديره البنك الدولي، وبوجه خاص في رعاية كثير من الوكالات التابعة لهذا الفريق)، لكن هناك أيضا ترتيبات تعاونية على الصعيد العملي (مثال ذلك فيما يتعلق بوضع مؤشرات لتدهور الأراضي) ومع تزايد مشاركة واهتمام البنك الدولي بالمسائل البيئية، يتزايد هذا التعاون، وتتخذ خطوات لإضفاء الصفة الرسمية عليه على نطاق أوسع. وفي آسيا الوسطى انضم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أواخر

الثمانينات بشأن الكارثة البيئية لمنطقة بحر آرال. ويجري الآن تنفيذ الأنشطة في هذا المجال بشكل مشترك مع شركاء ثنائيين. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة البنك الدولي في رئاسة فريق قطاع الماء من أجل المبادرة الخاصة لافريقيا.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اليونسكو بشأن قضايا التصحر منذ منتصف السبعينات عندما أنتج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر الخريطة العالمية الأولى عن التصحر. واشتركت اليونسكو بنشاط في أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتصحر، والفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر. وتركز التعاون أساسا على البحوث المشتركة وأنشطة التعليم والتدريب. ويعتبر المشروع المتكامل بشأن الأراضي الجافة هو أبرز مشروع بحثي بشأن الأراضي الجافة والتصحر بادر به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السبعينات ونفذته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في كينيا خلال فترة زادت على ١٠ سنوات. ونفّذ نفس مفهوم المشروع المتكامل بشأن الأراضي الجافة أيضا في تونس وليسوتو. ويجري بحث القيام بمبادرات جديدة لإظهار بعض نتائج المشروع المتكامل بشأن الأراضي الجافة في بلدان افريقية قليلة منتقاة. ويجري بشكل مشترك تنفيذ دورات تدريبية/برامج مع مكاتب اليونسكو في شرق افريقيا وغربها وفي الهند أيضا. وفي عام ١٩٩٤، قامت اليونسكو كوكالة رائدة من وكالات الأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببدء تنفيذ المشروع الدولي بشأن أراضي المحاصيل الجافة، وهو برنامج للبحث والتدريب فيما يتعلق بالبلازما الجرثومية للأراضي الجافة، ونظمت الدورة التدريبية الأولى في آذار/مارس ١٩٩٦، ومن المزمع تنظيم دورة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

بالإضافة إلى التعاون الوثيق للغاية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في ميدان تغير المناخ، تحتفظ المنظمتان دائما بارتباطات وثيقة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة التصحر. ونظرا لأن تدهور الأراضي الجافة يتأثر أيضا بالعوامل المناخية، لا سيما بفصول الجفاف المتكررة، فإن الاسهامات التي تقدمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التقييم إسهامات أساسية. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عضو نشط في لجنة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المعنية بالأرصاد الجوية الزراعية وأفرقتها العاملة. وقد وردت الإشارة في الجزء السابق إلى المشروع المشترك الذي أدى إلى نشر كتاب عن "التفاعلات بين التصحر والمناخ". كما يقوم البرنامج بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدعم الحلقات الدراسية الطوافة عن جوانب الأرصاد الجوية الزراعية المتعلقة بإدارة الأراضي الجافة.

اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكا أيضا منذ أمد طويل للجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. فإثر مقرر لمجلس إدارة البرنامج، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الشبكة

الإقليمية لمراكز البحوث والتدريب المعنية بالتصحر - آسيا والمحيط الهادئ DESCONAP. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من خلال برامج مشتركة، مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي أولا، ومنذ عام ١٩٩٢، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنفيذ أنشطة لمكافحة التصحر في آسيا. كما تلعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورا مفيدا في المساعدة في أعمال التحضير لتنفيذ المرفق الخاص بآسيا من مرفقات تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وانضمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع خطط عمل وطنية لمكافحة التصحر في بلدان غرب آسيا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

وتعاونت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة. وساعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في وضع خطة إقليمية رئيسية لمكافحة التصحر. كما كانت اللجنة الاقتصادية لافريقيا شريكا نشطا في اجتماعات إقليمية مختلفة بغية إعداد إسهامات من أجل عملية التفاوض بشأن اتفاقية مكافحة التصحر ومرفق التنفيذ الخاص بافريقيا.

جامعة الأمم المتحدة (UNU)

ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع جامعة الأمم المتحدة ومع الجامعة الوطنية الاسترالية حاليا في إعداد مشروع كبير للبحوث وبناء القدرات كي يموله مرفق البيئة العالمي وأطلق عليه اسم (الناس وإدارة الأراضي وتغير المناخ - PLEC) من أجل إعادة التنوع البيولوجي الزراعي وما يتصل بذلك من تجديد معارف صغار المزارعين عن صون هذا التنوع.

المنظمات غير الحكومية

نجح برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ إنشائه في وضع تقاليد للتعاون المثمر مع المنظمات غير الحكومية. وأدى هذا التعاون (مثال ذلك مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، ومعهد الموارد العالمية (WRI)) إلى وضع عدد من الدراسات المفاهيمية من مثل الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة (١٩٨٠)، وحماية الأراض (١٩٩١)، والاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي (١٩٩٢)، وإلى إصدار منشورات (موارد العالم) سنوياً.

وترتبط برنامج الأمم المتحدة للبيئة علاقات قديمة العهد بكثير من المنظمات والمؤسسات العالمية القائدة في مجال البحوث الخاصة بالمسائل المتعلقة بالتدهور البيئي في الأراضي الجافة. وقد تعاونت اللجنة العلمية المعنية بالمشاكل البيئية التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية مع البرنامج في إجراء دراسات مشتركة عن التصحر. ويقوم البرنامج بالتعاون مع الجمعية الدولية لعلماء التربة في دراسة مسألة مرونة التربة في الأراضي الجافة.

وبالمثل قامت فرادى المراكز التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية لا سيما المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق المدارية شبه الجافة، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية (ICRAF)، والمعهد الدولي لبحوث الماشية (ILRI) والمركز الدولي للبحوث الزراعية (ICARDA) بمشاريع بحثية مشتركة تتعلق بالأراضي الجافة وبتدهور الأراضي. وأحد أبرز هذه البرامج البحثية هو "مبادرة هامش الصحراء" (DMI)، وهو برنامج بحوث إيكولوجية - إقليمية للأراضي الجافة الواقعة جنوب الصحراء. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء حوار مؤخرا مع منظمات المستعملين الأولين - الرئيسيين للموارد الطبيعية، أي الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين (IFAP) بشأن دور هذه المنظمات في تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

واثناء المفاوضات التي جرت من أجل الاتفاقية، أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة اتصالات مع كثير من المنظمات غير الحكومية في البلدان المتأثرة بالتصحر. وأيّد اشتراك ممثلي ٥٥ منظمة غير حكومية في مختلف دورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية مكافحة التصحر. وقُدم دعم خاص للمركز الدولي للاتصالات من أجل البيئة (ELCI) في جهوده المبذولة لإنشاء شبكة دولية شاملة للمنظمات غير الحكومية بشأن التصحر تعرف باسم "RIOD".

٤ - الفوائد العامة التي يمكن جنيها من فعالية البرنامج الواضحة في مجال أنشطته الخاصة

تستهدف ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة زيادة الوعي العالمي بقضايا البيئة، وإنذار العالم بالمسائل البيئية الناشئة، وتشجيع اتخاذ اجراءات فعالة للمحافظة على البيئة وتفادي حدوث أزمات بيئية كبرى. وقد اعتُرف بالمساهمة الهامة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع قضايا البيئة بشكل قوي في جدول الأعمال العالمي.

وهذا صحيح بمعنى عام، على النحو الذي أوضحه التغير الكبير في الفهم العالمي للبيئة منذ مؤتمر ستكهولم، كما يوضحه أيضا عدد من الحالات المحددة التي أدت فيها دعوة البرنامج من أجل العمل إلى اتخاذ اجراءات مناسبة، على سبيل المثال فيما يتعلق باستنفاد طبقة الأوزون، وخطر المركبات الكلورو فلورو كربونية، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ العالمي، والعمل الدولي بشأن النفايات الخطرة. وقاد البرنامج عملية وضع أول اتفاقية إقليمية بشأن البحار وتتعلق بالبحر الأبيض المتوسط، كما يقود العمل بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم، بشأن المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الخطرة. ولأكثر من عشرين عاماً، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحثّ بشكل متواصل على الاعتراف العالمي بالتصحر كقضية رئيسية ينبغي أن تحظى بالاهتمام الدولي وتتخذ بشأنها اجراءات فعالة.

إن قرار رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بتعزيز ودعم دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته شاهد على فعالية البرنامج في مجال أنشطته. وتجدر الاشارة بصفة خاصة هنا إلى توصيته بأن يقوم البرنامج بتنسيق أداء أمانات الاتفاقية لمهامها. ويتضمن المرفق الثالث قائمة كاملة بالمجالات ذات الأولوية التي أُوصي بها فيما يتعلق بعمل البرنامج.

وكان البرنامج هو المنظمة القائدة في تعبئة وتوجيه الأموال لصالح خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وحقق المشروع المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لدعم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة

السودانية الساحلية النجاح في الحصول على الأموال لتمويل أنشطة في منطقة الساحل بلغت تكاليفها زهاء ٣٠٠ مليون دولار. وأسهم البرنامج في تلك الأعمال من خلال تقديم دعم أساسي للجنة التفاوض الحكومية الدولية، والأمانة المؤقتة وأنشطتها، وفريق الخبراء الحكوميين الدولي المعني بالتصحر حسبما وصف أعلاه.

لقد كان دور البرنامج دائما هو أن يعمل كحفاز وأن يحث على العمل ويعبئ موارد مالية. وقد أعيد التشديد بقوة على هذا الدور في البرنامج الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين الحالية الذي اتبع فيه نهج مجدد وفعال بالنسبة لهذا الدور التقليدي.

وفي كل مكان، استند تركيز البرنامج على نقل التكنولوجيا إلى علاقة عمل وثيقة مع الحكومات الوطنية، لا سيما في مجال تنمية القدرات الوطنية للبلدان النامية (العلمية، والتكنولوجية، والادارية)، من أجل أن يتسنى لها تلقي التكنولوجيات المتاحة والقابلة للتطبيق لديها، وإقرارها واستخدامها.

وقد قدم الدعم المؤسسي وتطوير التدريب والتعليم جنبا إلى جنب مع نشر المعلومات ودعم الدراسات الرائدة في مجال نقل التكنولوجيا. وقد تعززت مؤخراً الخبرة التي اكتسبها البرنامج في هذا المجال خلال عقدين، بإنشاء المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة في اليابان الذي يستهدف وضع وتعزيز التكنولوجيات المناسبة والتمكين من نشرها وتطبيقها، حسبما تظهر الحاجة إلى ذلك على نطاق العالم.

كما طوَّر البرنامج علاقات عمل وثيقة مع كثير من المؤسسات التي لعبت أدوارا هامة في دعم أنشطة المنظمات التي تسهم في تكنولوجيات مكافحة التصحر. كما أسهم دور الأفراد الذين استخدموا مكانتهم الشخصية في الحث على جمع الأموال من أجل خدمة قضية مكافحة التصحر مساهمة أساسية في تحقيق ذلك الهدف، وإن سفراء النوايا الحسنة الذين أوفدهم البرنامج، والـ ٥٠٠ شخص الذين فازوا بجوائز عالمية قدموا جميعاً مختلف أنواع المساهمات الهامة.

ويقدم البرنامج فعليا خدمات المشورة، بناء على الطلب، بشأن الوسائل المبتكرة للتمويل ومصادر المساعدة المالية. وقاد البرنامج عملية التحضير والنشر الخاصة بالكتاب المؤلَّف عن تمويل مكافحة التصحر. ويتمتع البرنامج بميزة عدم كونه مصدراً للحصول على قدر كبير من الأموال، ولذا ينظر إليه كهيئة منزهة عن الهوى وغير متحيزة فيما يتعلق بتقديم المشورة التي يمكن أن تساعد في عمليات إعداد الخطط الوطنية.

وحسبما أشير أعلاه، بذل البرنامج جهدا كبيرا في تقديم أفضل المعلومات التي أمكن الحصول عليها إلى الأطراف المهتمة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وقام بمحاولات متكررة للاستعانة بدعم الحكومات، وإتاحة المعلومات عن الأموال وأنماط التمويل بغية تسهيل التنسيق في هذا الصدد.

وباختصار، فإن المشاركة الطويلة والمستمرة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تناول هذه المسائل يضمن تحقيق أقصى قدر من الفوائد المتآزرة.

الترتيبات التنظيمية والإدارية

لاحظت المديرة التنفيذية في ردها على طلب لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن لمؤتمر الأطراف شخصية قانونية مستقلة، وأنه ليس هيئة فرعية للجمعية العامة أو لأي جهاز آخر. كما لاحظت بعناية المذكرة الموجهة من الأمين العام إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية - في دورتها السابعة، الواردة في الوثيقة A/AC.241/44، وتبين لها أنه نظرا لأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشكل جزءا من الأمم المتحدة فإنه في وضع يؤهله لأن يقدم، بصفة أساسية، نفس الدعم الإداري. واتبعت المديرة التنفيذية عن كثب مذكرة الأمين العام إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية، وافترضت أن:

(أ) مؤتمر الأطراف سيود أن يضع الأمانة الدائمة في إطار مؤسسة قائمة، لتجنب إنشاء مؤسسة جديدة كاملة؛

(ب) مؤتمر الأطراف سيعتمد الميزانية الأساسية لتسيير هيئات الاتفاقية بما فيها الأمانة الدائمة، وسيمول هذه الميزانية بالجمع بين اشتراكات الأطراف واسهامات الحكومة المضيفة للأمانة الدائمة وإسهامات المؤسسات الأخرى التي تقدم الدعم لأنشطة مؤتمر الأطراف؛ و

(ج) الأمانة الدائمة ستستجيب لتوجيهات مؤتمر الأطراف المتعلقة بالسياسة العامة التي يكون رئيس الأمانة مسؤولاً بشكل كامل عنها. وضمن إطار قواعد الأمم المتحدة ونظمها المطبقة، سيكون رئيس الأمانة مسؤولاً أيضاً، إذا قبل هذا الاقتراح، أمام المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو المبين هنا أدناه، عن تنفيذ الأنشطة المسندة إليه وعن استخدام الأموال المقدمة لهذه الأنشطة.

وبالتالي ينبغي للترتيبات الادارية وترتيبات دعم الأمانة الدائمة أن تحترم الطابع المميز للاتفاقية، وأن توفر استقلالية الأمانة الدائمة واستجابتها وقابليتها للمساءلة. وسيكون من الضروري في الوقت نفسه وضع الأمانة الدائمة في إطار متين وداعم من اللوائح والقواعد والاجراءات الادارية التي تلبي توقعات الأطراف بالنسبة للإدارة الفعالة للموارد المقدمة.

كما ينبغي لنطاق الترتيبات أن يتجاوب مع الطبيعة العالمية متعددة التخصصات للمشاكل التي تتصدر لها الاتفاقية، والاستجابة التي تتطلبها هذه المشاكل. وينبغي أن تسهل الترتيبات تعبئة النطاق الكامل للخبرات العلمية والتقنية والاقتصادية التي تستلزمها الاتفاقية، وبوجه خاص دعم أنشطة الهيئات المساعدة المتخصصة لمؤتمر الأطراف، فضلا عن تحليل مؤتمر الأطراف ومراجعته للتدابير التي تتخذ وفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاقية. وينبغي لها أن تيسر أداء الأمانة الدائمة لوظائفها الأساسية، بما في ذلك تسهيل تقديم المساعدة للبلدان النامية الأطراف المتأثرة في جمع وتبليغ المعلومات المطلوبة في إطار الاتفاقية، وتسهيل عمليات المشاورة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وعليها فضلا عن ذلك أن تزود الأمانة الدائمة بالروابط المناسبة مع العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات، بما فيها العمليات المرتبطة بالاتفاقيات ذات الصلة.

وتوافق المديرة التنفيذية على أنه وإن كان يتعين ربط الأمانة الدائمة مؤسسيا بالأمم المتحدة، فإنها لا ينبغي أن تدمج ادماجا كاملا في برنامج عمل أو هيكل إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن أن تسجل المبادئ العامة لهذا الربط، وآثاره في مقررات متبادلة لمؤتمر الأطراف ومجلس الإدارة. وحسبما أشير أعلاه،

فقد أوكلت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مهمة القيام بشكل كامل بهذا العمل، وهو يقدم فعلياً خدمات مماثلة إلى خمس أمانات لاتفاقيات أخرى في أربع مدن مختلفة.

وينبغي أن تسري الترتيبات الإدارية وترتيبات الدعم منذ انتهاء الفترة الحالية للأمانة المؤقتة. والأرجح أن يكون ذلك ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إذا صحت الاسقاطات الجارية بشأن بدء سريان الاتفاقية. وينبغي أن تكون الترتيبات لفترة محددة، يمكن أن تكون أربع سنوات، وأن تشمل حكما خاصا بمراجعتها وتعديلها أثناء هذه الفترة. فمثل هذا النهج سيمكن الترتيبات من التطور استجابة لاحتياجات الاتفاقية المتغيرة.

سيوفر الترتيب الكفؤ للدعم الإداري للأمانة الدائمة الإجراءات الصحيحة والضوابط والقابلية للمحاسبة في الوقت الذي يسمح فيه بالاستقلال الإداري والمرونة والمساءلة البرنامجية/الأساسية أمام مؤتمر الأطراف. ونظراً للتشابك الواسع بين النظم والخبرات الإدارية التي تشكل الدعم الاداري لأمانات الاتفاقيات السابقة، يمكن الإشارة إلى بعض الخصائص العامة للترتيبات الإدارية، مدركين أنه يتعين وضع الجوانب المحددة في الوقت المناسب.

إن هذا العرض يبين بإيجاز عددا من خدمات الدعم التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدمها. ومع أنه ينظر إلى هذه الخدمات كجزء من مجموعة من خدمات الدعم التي تقدم للأمانة الدائمة لمؤتمر الأطراف، فإنها يمكن أن تقدم أيضا بشكل انتقائي، حسبما يلزم، وحسب الطلب، كخدمات مساعدة للترتيبات العامة المعقودة بين مؤتمر الأطراف والأمم المتحدة. إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة جزء من الأمم المتحدة، وإن تقديمه دعما إداريا لأمانات الاتفاقيات، يشكل جزءا واضحا جداً من ولايته.

٥ - عملية دخول مؤتمر الأطراف في اتفاقات مع المنظمات، بما في ذلك طبيعتها وشكلها وتوقيتها

يمكن لمؤتمر الأطراف أن يتناول هذه المسألة مباشرة مع المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإذا كانت هناك حاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات أو إجراء مزيد من المناقشة، أو إذا كان مؤتمر الأطراف يرغب في دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم دعم إداري فإنه يمكن وضع الترتيبات مباشرة مع المديرة التنفيذية. وإن هذا العرض لتقديم الدعم إلى مؤتمر الأطراف يقع بشكل واضح ضمن السلطة الممنوحة للبرنامج في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمقررات اللاحقة لمجلس الادارة التي تصادق على تقديم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للاتفاقيات بوجه عام، وللجنة التفاوض الحكومية الدولية واتفاقية مكافحة التصحر على وجه التخصيص، لكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سوف يحتاج إلى الحصول على تأكيد بهذا الصدد من مجلس إدارته أي من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن لمجلس الادارة أن يصادق، على أساس تالٍ للحدث، على مقرر المديرة التنفيذية بقبول طلب مؤتمر الأطراف الحصول على خدمات الأمانة. وسوف ينعقد الاجتماع المقبل (التاسع عشر) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفترة من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ في نيروبي، بعد وقت قصير من انعقاد الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية مكافحة التصحر.

إن موافقة مجلس الإدارة تفترض عادة، ما لم يقرر المجلس غير ذلك، أن الأنشطة التي تحدث بموجب الاتفاقية، حسب التفويض الممنوح من مؤتمر الأطراف، سوف يموّلها مؤتمر الأطراف، ومن ثم لن يكون لها أي آثار واضحة على استخدام صندوق البيئة، الذي تموّل منه أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا لمخصصات الصندوق التي يوافق عليها المجلس.

وسوف يسعد المديرة التنفيذية أن تنظر في أية نقاط تثيرها لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها التاسعة فيما يتعلق بأية تعديلات أو توضيحات ممكنة للترتيبات المبينة في هذا العرض، وأن تقدم معلومات إضافية إلى الدورة العاشرة للجنة. وبمجرد إعلان اللجنة والمديرة التنفيذية عن ارتياحهما لما تحقق، يمكن إعداد مشروع مقرر يغطي مختلف جوانب الترتيبات.

وعلى افتراض التوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرضية، ستقدم المديرة التنفيذية، بمجرد تحديد مكان مقر الأمانة الدائمة، توصية تتعلق بمصادر تقديم الدعم الإداري للأمانة الدائمة. وفي الوقت المناسب، ستقوم المديرة التنفيذية أيضاً، بالتشاور مع مؤتمر الأطراف، بإجراء أول تعيين في وظيفة رئيس الأمانة الدائمة.

٦ - الهياكل الادارية القائمة المتاحة لدعم الأمانة الدائمة وأنشطة مؤتمر الأطراف، بما في ذلك أطر خدمات الموظفين والخدمات المالية وخدمات الاتصالات وإدارة المعلومات والمؤتمرات

إن الهيكل الاداري الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بما في ذلك مكاتبه الإقليمية ومكاتب اتصاله، ووحدة المعلومات والشؤون العامة لديه، ومرافق اتصالاته، وصلته بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يدعمه، وروابطه داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية، ومع مؤسسات البحوث والمؤسسات العلمية، ستشكل عوامل إيجابية لا تقدر بثمن فيما يتعلق بالأداء السلس الهادئ لوظائف الأمانة.

وستوضع في خدمة الاتفاقية أيضا مجالات أخرى لخبراته وعملياته، تشمل ما يلي:

(أ) الخبرة في إدارة الصناديق (الصندوق البيئي، الصناديق الاستئمانية للاتفاقيات (للاطلاع على التفاصيل في هذا الصدد انظر الرد ٧(ب) أدناه)، المحاسبة ومراجعة الحسابات)،

(ب) تعيين الموظفين (انظر الرد على ٧(ج) أدناه)،

(ج) برامج إدارة المعلومات (GRID، ومراقبة الأرض، وENRIN)،

(د) طائفة كبيرة من المنشورات ذات الصلة المباشرة، (انظر الجزء ٢ أعلاه)،

(هـ) دوره الرئيسي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، (انظر الجزء ١ و٢ أعلاه)،

(و) العلاقة المثمرة القائمة منذ أمد طويل مع المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية (انظر الجزء ٣ أعلاه)،

(ز) المكاتب الاقليمية (انظر الجزء ١ أعلاه)،

(ح) مراكز الأنشطة البرنامجية اللامركزية (انظر الجزأين ١ و٢ أعلاه)،

(ط) خدمات المؤتمرات متاحة على أساس استخدام أحدث المناهج وأكثرها توفيراً من أجل دعم الاجتماعات، بما في ذلك خدمات الترجمة عن بعد، والاتصالات السلكية واللاسلكية الكفؤة على النطاق العالمي. وقد تم تطوير هذه الخدمات على يد ادارات المؤتمرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أدمجت الآن في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لكن لا تزال تلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحت توجيه المديرة التنفيذية،

(ي) احتاز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من وكالة الفضاء الأوروبية نظام ميركيور (Mercure) وهو نظام للاتصالات السلكية واللاسلكية بالتابع الاصطناعي سيحسن تحسيناً هائلاً قدرات البرنامج على انتاج وتوريد نواتج المعلومات التي تكون الحاجة ماسة إليها في البرامج وخطط العمل المتعلقة بالبيئة. والنظام مصمم بحيث يشمل نظامين فرعيين:

'١' نظام ذي قدرة عالية لتبادل ملفات البيانات البيئية، ولادارة المؤتمرات عن بعد؛

'٢' نظام ذي قدرة منخفضة مصمم لتيسير تركيبه في البلدان التي لا توجد فيها هياكل أساسية قوية قائمة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبالاضافة إلى الشبكات العالمية الناشئة التي يستسهل الاشارة إليها بالINTERNET والWorld Wide Web، يحوز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآن قوة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتيح له أن يخدم بطريقة يسهل الوصول إليها شركاءه الرئيسيين من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدماً.

٧- إمكانية إدخال تعديلات على الترتيبات التنظيمية والادارية العادية لصون استقلالية الأمانة الدائمة، بما في ذلك:

(أ) مركز متميز للأمانة الدائمة

(ب) اجراءات مالية مناسبة، وخاصة فيما يتعلق بمساهمات الأطراف وإدارة الأموال

(ج) اجراءات مناسبة فيما يتعلق بالموظفين، بما في ذلك اختيار الموظفين وتعيينهم في الرتب العليا

يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة فعلياً أمانات ستة صكوك قانونية دولية ذات طابع عالمي. تتمتع جميعاً باستقلالية تشغيلية، وتستجيب بشكل كامل لمؤتمرات الأطراف الخاصة بها التي تقدم تقاريراً عنها إلى وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإن الاستقلالية التشغيلية التي تتمتع بها الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر سوف تظل قائمة حسبما طلب مؤتمر الأطراف. ويعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن رؤساء أمانات الاتفاقيات مسؤولون أمام مؤتمرات الأطراف الخاصة بكل منهم فيما يتعلق باستجابتهم للولايات الممنوحة لهم وللطلبات المقدمة إليهم. ويدرك البرنامج دور المنظمة التي تنتقى لتقديم خدمات أمانة لاتفاقية على أنه دور تقديم إطار داعم لتسهيل أداء تلك الأمانة لوظائفها، وبصفة رئيسية من خلال الدعم والتوجيه فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالموظفين والمسائل الإدارية والادارة المالية على النحو الذي تتطلبه منظومة الأمم المتحدة. ويعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بضرورة التحلي بالمرونة في تطبيق نظمه وممارساته، عندما يكون هذا ضرورياً لضمان كفاءة وفعالية الأمانة المعنية فيما يتعلق بولايات وتوقعات مؤتمر الأطراف.

مركز متميز للأمانة

حسبما هو مبين في الجزء ٣ أعلاه، يدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانات ست اتفاقيات عالمية وأربع اتفاقيات اقليمية. وإن مثل اتفاقية التنوع البيولوجي يوضح جيداً طبيعة العلاقة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة المستضافة.

لقد اعترف بالتميز القانوني والرسمي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة المؤقتة لاتفاقية التنوع البيولوجي ودُعِّم بشكل جيد، على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الذي قدم خدمات هذه الأمانة. ومافتئت هذه العلاقة مستمرة مع الأمانة الدائمة لاتفاقية التنوع البيولوجي، ويمكن أن تتكرر مع الأمانة الدائمة لاتفاقية مكافحة التصحر. ومن ثم، يمكن للأمانة التمتع بأقصى قدر من الاستقلالية التشغيلية وذلك في استجابتها لولايات مؤتمر الأطراف وطلباته واحتياجاته. ويعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالدور التنفيذي للأمانة في دفع اتفاقية التنوع البيولوجي قدماً إلى الأمام، وبدور رئيس الأمانة باعتباره الرئيس التنفيذي في تلك العملية. ولذا فإن الأمانة تحظى بالاعتراف باعتبارها الهيئة التنفيذية الرئيسية في المسائل المتعلقة بالاتفاقية.

وهذا النهج من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تجاه أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي انعكس فعلياً في إنشاء البرنامج لوظيفة رئيس الأمانة الدائمة على رتبة عالية داخل منظومة الأمم المتحدة. وأخذاً في الاعتبار دور مؤتمر الأطراف باعتباره الهيئة الادارية للاتفاقية، فإن رئيس الأمانة سيكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام مؤتمر الأطراف بالنسبة لقراراته - و/أو قراراتها المستقلة بشأن المسائل التي تؤثر على سير عمل الأمانة.

الخدمات المالية

ليس من المتوقع طلب اجراء تعديلات على الاجراءات النموذجية القائمة فعلياً فيما يتعلق بإنشاء الصناديق الاستئمانية وادارتها وتشغيلها، كما ويجري نشدان أقصى قدر من المرونة بالنسبة لأمانات الاتفاقية.

ويستطيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجزء من الأمم المتحدة أن يقدم الخدمات المشار إليها في مذكرة الأمين العام، حسبما يلي:

ستقدم الخدمات المالية وفقاً للقواعد والنظم المالية للأمم المتحدة والقواعد المالية لصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومن بين الخدمات المالية التي يمكن أن يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتشاور مع رئيس الأمانة الدائمة الخدمات التالية:

(أ) إنشاء وتشغيل الصندوق الاستئماني أو الصناديق الاستئمانية التي يديرها رئيس الأمانة الدائمة وفقاً للقواعد المالية التي يعتمدها مؤتمر الأطراف ومن بينها:

'١' إنشاء الحسابات الفرعية المناسبة، وعند الضرورة، احتياطي رأس المال العامل؛

'٢' الاجراءات المناسبة لضمان اتساق المصروفات من الصناديق الاستئمانية أو الحسابات الفرعية ذات الغرض المخصص مع أحكام وشروط الإسهامات في هذه الصناديق أو الحسابات؛

'٣' تحويل أي رصيد في الصندوق الاستئماني وصندوق التبرعات الخاص الذي أنشئ بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٧ إلى الصناديق الاستئمانية أو الحسابات الفرعية المناسبة؛

'٤' استثمار اشتراكات الصندوق الاستئماني غير المطلوبة مباشرة واعتماد ما يترتب على ذلك من دخل حسب الاقتضاء؛

'٥' مراجعة الحسابات وفق عملية المراجعة الداخلية والخارجية في الأمم المتحدة؛

'٦' تقديم بيان مؤقت بالحسابات للأطراف أثناء السنة الثانية من كل فترة مالية عن السنة الأولى، وتقديم بيان نهائي مراجع للحسابات عن الفترة المالية الكاملة بأسرع ما يمكن؛

(ب) فتح الحسابات المصرفية:

(ج) استلام الاشتراكات وقيدها وتقديم المشورة إلى رئيس الأمانة الدائمة بشأنها؛

(د) الاحتفاظ بسجلات الحسابات التي قد يطلبها رئيس الأمانة الدائمة؛

(هـ) إقرار المدفوعات وفقاً لأحكام القاعدة ٩-١٠٨ (ج) من القواعد والنظم المالية المتحدة؛ و

(و) المدفوعات، بما فيها خدمات كشف المرتبات؛

وينبغي أن يكون وضع الميزانية الادارية للاتفاقية ومراجعتها وإقرارها من اختصاص مؤتمر الأطراف والأمانة الدائمة وحدهما.

شؤون العاملين

ليس من المتوقع طلب اجراء تعديلات في الاجراءات القائمة المتعلقة بالعاملين بما في ذلك اختيار وتعيين كبار الموظفين حيث أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يغطي هذه الاجراءات تغطية جيدة فعلياً.

وستقوم المديرة التنفيذية بتعيين رئيس الأمانة الدائمة بعد التشاور مع مؤتمر الأطراف الذي سيحدد مستوى واختصاصات التعيين في هذه الوظيفة. ويمكن للمديرة التنفيذية أن توسع الاختصاصات بعد التشاور مع مؤتمر الأطراف. وستجري المشاورات في كلتا الحالتين عن طريق مكتب مؤتمر الأطراف. وسيكون رئيس الأمانة الدائمة مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف عن تنفيذ سياسات وبرامج العمل التي يقرها المؤتمر، وأمام المدير التنفيذي باعتباره كبير الموظفين الاداريين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك ما يتعلق بمراعاة النظم والقواعد المالية والمتعلقة بالموظفين المتبعة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويدير رئيس الأمانة الدائمة شؤون موظفيها وفقاً للنظم والقواعد الخاصة بموظفي الأمم المتحدة، والنظام المشترك للمرتبات والعلاوات. وستكمل أعداد الموظفين الرئيسيين للأمانة الدائمة بموظفين يعينون أو يعارون أو ينتدبون على أساس إعادة السداد للأمانة الدائمة من أمانة الأمم المتحدة أو برامجها أو من الوكالات المتخصصة، وذلك وفقاً لأحكام الاتفاق المشترك بين المنظمات والمتعلق بنقل وانتداب أو إعارة الموظفين فيما بين المنظمات التي تطبق النظام المشترك للمرتبات والعلاوات المتبع في الأمم المتحدة.

ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء التعيين بناء على طلب رئيس الأمانة الدائمة، وإدارة شؤون الموظفين المعينين على هذا النحو. وتعني "الادارة" في هذا السياق اتخاذ وتجهيز القرارات بشأن المستحقات القانونية بمقتضى النظم والقواعد المتعلقة بالموظفين وتنفيذ القرارات التي يتخذها رئيس الأمانة الدائمة بشأن تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وإنهاء خدمتهم أو صرفهم من الخدمة وبشأن ما يقدمونه من طعون وفقاً للفصلين العاشر والحادي عشر من النظام الأساسي للموظفين.

٨- وضع ترتيبات لتقاسم مختلف أنواع التكاليف بين المنظمات وأطراف الاتفاقية ورسوم الخدمات غير المدرجة في ميزانية المنظمة

ستتاح لرئيس الأمانة الدائمة خدمات الشراء التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناء على طلب رئيس الأمانة الدائمة.

وستتاح وحدة القانون البيئي ذات الخبرة التابعة للبرنامج من أجل تقديم خدماتها ودعمها الاستشاري، وفيما يتعلق بصياغة اتفاقات المقر والتفاوض بشأنها مع الحكومة المضيفة للأمانة الدائمة، وسيقوم محامو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة، بتزويد الأمانة الدائمة بخدماتهم الاستشارية.

وهناك ترتيبات موضوعة فعلياً يمكن تكرارها بالنسبة لتقاسم مختلف أنواع التكاليف. وفيما يتعلق برسوم الخدمات غير المدرجة في ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقترح الترتيبات التالية: ستفرض مدفوعات إعادة السداد استناداً إلى التكاليف الفعلية المتكبدة على أساس نسبة ١٣ في المائة من المصروفات السنوية المسجلة.

٩- جدوى تقديم سلف عن طريق عمليات ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف ضمان التدفق النقدي للأمانة الدائمة وتمكينها من الدخول في الالتزامات الطويلة الأجل اللازمة

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لأن يقدم، في مجال اختصاصه وقدراته الخاصة، أية خدمة أو دعم يمكن أن يأمله مؤتمر الأطراف، أو تطلبه الأمانة لدى أدائها لوظائفها. وبوجه عام، يمكن توقع أن يشمل هذا الدعم مدخلات تقنية في عمل الأمانة، ونظم للدعم الاداري، وخدمات تتعلق بالبيانات والمعلومات. وسوف تعتمد أية ترتيبات توضع لتقديم السلف النقدية المؤقتة اللازمة لضمان التدفق النقدي للأمانة على حالة ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة آنذاك، وسوف تتطلب الموافقة عليها حسبما وحينما تطلب.

١٠- الاطار الاداري والمالي لربط الصلة بأمانات الاتفاقيات الأخرى

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كمنظمة حكومية دولية، قد راكم حتى الآن من خلال مؤتمره ومجلس إدارته، واداراته الأخرى، خبرة ممتازة في تنظيم وادارة العمليات الحكومية الدولية. وبالاضافة إلى ذلك، فإنه قدم خدمات الأمانة إلى الصكوك العالمية والاقليمية الواردة في الجزء ٣ أعلاه.

وحسبما وصف أعلاه في الجزء ٣، يقيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة من العلاقات مع الأمانات القائمة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وقد ترسخت هذه الروابط جيداً من الناحية الادارية، كما اقيمت الأطر المالية لهذه الروابط، وهي تؤدي وظيفتها. ولا يتوقع نشوء صعوبات في تكرار هذه العلاقات، حسب الاقتضاء، في حالة الأمانة الدائمة لاتفاقية مكافحة التصحر. وإذا نشأت الحاجة إلى إجراء أية تعديلات، فإنه تتوافر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرة طويلة في وضع هذه الترتيبات، كما يتمتع البرنامج بولاية ضمان وضع هذه الترتيبات وتنفيذها إذا طلب مؤتمر الأطراف ذلك. وقد حققت اجتماعات التنسيق التي عقدت حتى الآن تقدماً كبيراً من الناحية الفعلية نحو تعزيز الروابط القائمة بين الأمانات وتحقيق فوائد من آثار التآزر المحقق ومن الوفورات التي تتحقق نتيجة لاتباع نُهُج موحدة.

١١- أثر موقع الأمانة الدائمة، إن كان له أي أثر، على الروابط الفنية والادارية المحتملة بينها وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يدرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مؤتمر الأطراف هو الذي يتخذ قرار تحديد موقع الأمانة. وتتوافر للبرنامج فعلياً خبرة كبيرة في تزويد الصكوك القانونية الدولية بأمانات سواء في مقراته أو في أماكن أخرى. ويمكن الرجوع بوجه خاص إلى القائمة الواردة في الجزء ٣ أعلاه التي تبين أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يخدم فعلياً أمانات في مدن كثيرة تشمل أثينا وبون وجنيف وكينغستون ومونتريال ونيروبي.

وفي بون على سبيل المثال كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم أمانة اتفاقية الأنواع المهاجرة منذ عام ١٩٨٥.

ومع إنشاء الوصلات الجديدة للاتصالات السلكية والاسلكية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستتوفر للبرنامج عما قريب، روابط أفضل وأكثر كفاءة، وأكثر فعالية من حيث التكاليف على النطاق العالمي مما لدى معظم، إن لم يكن كل، منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويشكل التقديم الاقليمي للخدمات فعلياً جزءاً كبيراً من أنشطة البرنامج. إننا نخدم فعلياً مكاتب كثيرة منتشرة على نطاق واسع، ومكاتب خارجية في إطار المنظمة أو مرتبطة بها. ونعتقد أنه تتوافر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ميزة نسبية الآن تتمثل في الأداء الذي تحققه الروابط الفنية والادارية ذات الفعالية العالية الذي تستخدم فيه تكنولوجيات من أحدث وأفضل التكنولوجيات في العالم، بما في ذلك الوصلات ذات القدرة العالية على نقل البيانات، والتسهيلات اللازمة لعقد المؤتمرات عن بعد.

المرفق الأول

مسؤوليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة حسبما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢

(أ) أن يشجع التعاون الدولي في ميدان البيئة، وأن يوصي، حسب المقتضى، بالسياسات التي تتبع تحقيقاً لذلك؛

(ب) أن يقدم التوجيهات العامة التي تتبع في إدارة وتنسيق البرامج البيئية ضمن مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة؛

(ج) أن يتلقى ويستعرض التقارير الدورية التي يقدمها المدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية ضمن إطار مجموع مؤسسات الأمم المتحدة؛

(د) أن يبقي حالة البيئة في العالم قيد المراجعة ضماناً لحصول ما ينشأ من المشاكل البيئية ذات الأهمية الدولية العامة على الاهتمام المناسب الكافي من الحكومات؛

(هـ) أن يشجع إسهام الجماعات العلمية الدولية ذات الصلة بالموضوع وغيرها من الجماعات المهنية في اكتساب المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها، وكذلك في النواحي التقنية لصياغة وتنفيذ البرامج البيئية ضمن إطار مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة، تبعاً لمقتضى الحال؛

(و) أن يبقي قيد المراجعة المستمرة أثر السياسات والتدابير البيئية القومية والدولية على البلدان المتنامية، وكذلك مشكلة التكاليف الاضافية التي قد تتكبدها البلدان المتنامية في تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية، وأن يضمن توافق هذه البرامج والمشاريع مع الخطط والأولويات الانمائية لهذه البلدان؛

(ز) أن يراجع ويعتمد سنوياً برنامج استخدام موارد صندوق البيئة.

المرفق الثاني

قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مكافحة التصحر، أو التي تحدد هذه الولاية

٣٠٥٤/٢٨ (١٩٧٣)	قرارات الجمعية العامة بشأن منطقة الساحل الافريقي المنكوبة بالجفاف
٣٣٣٧/٢٩ (١٩٧٤)	قرارات الجمعية العامة بشأن التعاون الدولي لمكافحة التصحر
٣٥١١/٣٠ (١٩٧٥)	قرار الجمعية العامة للمصادقة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الهيئة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر
١٧٠/٣٢ (١٩٧٧)	قرارات الجمعية العامة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لصالح المنطقة السودانية الساحلية
١٧٢/٣٢ (١٩٧٧)	موافقة الجمعية العامة على تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر وخطة عمل مكافحة التصحر
٨٩/٣٣ (١٩٧٨)	قرار الجمعية العامة بشأن المسائل الناجمة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر (ارتياح الجمعية العامة لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيادي في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر)
١٨٤/٣٤ (١٩٧٩)	قرارات الجمعية العامة بشأن القيود المالية والحساب الخاص لتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
١٨٥/٣٤ (١٩٧٩)	قرار الجمعية العامة بشأن إدراج مشروع إعادة تعمير وتحسين مرتفعات فوتا - جالون في البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية
١٨٥/٣٤ (١٩٧٩)	قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة عمل مكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية
٧٣/٣٥ (١٩٨٠)	قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
١٩٠/٣٦ (١٩٨١)	قرار الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية

١٩١/٣٦ (١٩٨١)	قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية
٢١٦/٣٧ (١٩٨٢)	قرار الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية (الاعراب عن الارتياح للتقدم المحرز في المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة - ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية)
٢١٨/٣٧ (١٩٨٢)	قرار الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية (القلق بشأن عدم وجود موارد مالية كافية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر)
٢٢٠/٣٧ (١٩٨٢)	قرارات الجمعية العامة بشأن الدراسة عن تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر
١٦٣/٣٨ (١٩٨٣)	قرار الجمعية العامة عن تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر
١٦٤/٣٨ (١٩٨٣)	قرارات الجمعية العامة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية
١٦٨/٣٩ (١٩٨٤)	قرار الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
١٩٨/٤٠ (ألف) (١٩٨٥)	قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ وتمويل خطة العمل لمكافحة التصحر، وتنفيذها في المنطقة السودانية الساحلية (القلق من عدم كفاية الموارد المالية، القلق البالغ من استمرار التصحر لا سيما في افريقيا)
٢٠٩/٤٠ (١٩٨٥)	قرارات الجمعية العامة عن التصحر والجفاف
٤٥٥/٤١ (١٩٨٦)	قرارات الجمعية العامة عن الجفاف في شرق افريقيا
٤٥٦/٤١ (١٩٨٦)	قرار الجمعية العامة بشأن موريتانيا (لإعداد خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر)
١٨٩/٤٢ (١٩٨٧)	قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
١٧٢/٤٤ (١٩٨٩)	قلق الجمعية العامة من عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر

١٦١/٤٦ (١٩٩١)	قرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا موحدا لتقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تغيير الفريق الاستشاري المعني بمكافحة التصحر، يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز مكافحة التصحر/وخطة العمل لمكافحة التصحر
١٦١/٤٦ (١٩٩١)	قرار الجمعية العامة بشأن مكافحة التصحر والجفاف (المصادقة على تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر)
١٨٨/٤٧ (١٩٩٢) و	مصادقة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على إعلان ريو وعلى الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١
١٩٠/٤٧ (١٩٩٢)	"إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف"، وانشاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا
١٧٥/٤٨ (١٩٩٣)	قرار الجمعية العامة بشأن ما لمشكلة الجفاف والتصحر وتدهور القدرة الانتاجية للتربة من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة في جميع أنحاء العالم على المدى الطويل
١٩١/٤٨ (١٩٩٣)	وضع الأمم المتحدة لاتفاقية دولية لمكافحة التصحر
١١٥/٤٩ (١٩٩٥)	الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف
٢٣٤/٤٩ (١٩٩٥)	وضع الأمم المتحدة لاتفاقية دولية لمكافحة التصحر

مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة بولاية البرنامج في مكافحة التصحر أو التي تحدد هذه الولاية

١ (١٩٧٣)	خطة العمل من أجل البيئة: وضع البرنامج وأولوياته
٨/٢ ألف (١٩٧٤)	مناقشات أولية بشأن التصحر ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر
٩٥/٥ (١٩٧٧)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٣٧/٢٩؛ الموافقة على وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعدة من أجل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر
١١٤/٦ (١٩٧٨)	مقررات مجلس الادارة بشأن تقرير المدير التنفيذي عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر، وخطة العمل لمكافحة التصحر (إنشاء وحدة التصحر)
١٣/٧ (١٩٧٩)	مقررات مجلس الادارة بشأن تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
١٧/٨ (١٩٨٠)	مقررات مجلس الادارة عن تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وعمل الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر في دورته الثانية
٢٢/٩ (١٩٨١)	مجلس الادارة يحيط علماً بالاجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومات والأعضاء الآخرون في منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، والاجراءات التي اتخذها المدير التنفيذي من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٣/٣٥
٢٢/٩ (١٩٨١)	تطبيق قرار الجمعية العامة ٧٢/٣٥ الرامي إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية
١٤/١٠ (١٩٨٢)	مقرر مجلس الادارة بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
١٧/١١ (١٩٨٣)	مجلس الادارة يعرب عن بالغ قلقه لبطء تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، وارتياحه للتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في مساعدة الحكومات بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

١٠/١٢ (١٩٨٤)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بوجه عام، وفي المنطقة السودانية الساحلية بوجه خاص، (الأهداف المحددة للمشروع المشترك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، إنشاء فرع التصحر التابع لخطة العمل لمكافحة التصحر، ومنحه مهام محددة ذات أولوية)
٣٠/١٣ (١٩٨٥)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بوجه عام، وفي المنطقة السودانية الساحلية بوجه خاص (توسيع نطاق الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر من أجل دعوة منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة إلى الاشتراك فيه)
١٥/١٤ (١٩٨٧)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بوجه عام، وفي المنطقة السودانية الساحلية بوجه خاص، وعن الحساب الخاص بتمويل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر
٢٧/١٥ (١٩٨٩)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بوجه عام، وفي المنطقة السودانية الساحلية بوجه خاص
٢٢/١٦ (١٩٩١)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل بوجه عام، وفي المنطقة السودانية الساحلية بوجه خاص، المقرر المتعلق بالتمويل وتدابير أخرى داعمة لخطة العمل لمكافحة التصحر
الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس الادارة (١٩٩٢)	دورة استثنائية لمجلس الادارة: المقررات بشأن إدارة النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة من أجل الخصوبة المستدامة، ومنع زيادة التصحر، حيثما أمكن، واستصلاح الأراضي المتصحرة، وضرورة تدقيق منهجيات التقييم، والمبادئ التوجيهية، ومجرى العمل
١٩/١٧ (١٩٩٣)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر بوجه عام، وفي المنطقة السودانية الساحلية بوجه خاص، وفيما يتعلق بالتمويل وتدابير أخرى داعمة لخطة العمل لمكافحة التصحر
٢٦/١٨ (١٩٩٥)	مقررات مجلس الادارة عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (ترد التفاصيل المتعلقة بها في المرفق الخامس)

المرفق الثالث

أهداف السياسة العامة لخطة العمل من أجل البيئة التي وضعها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الأولى المعقودة في عام ١٩٧٣

الأهداف العامة

(أ) القيام، عن طريق اجراء دراسة مشتركة بين التخصصات للنظم الايكولوجية الطبيعية والتي من صنع الإنسان، بتحسين المعارف المتاحة عن الادارة المتكاملة والرشيدة لموارد المحيط الحيوي، ومن أجل المحافظة على الرفاه الإنساني وعلى النظم الايكولوجية أيضاً؛

(ب) تشجيع ودعم اتباع نهج متكامل في تخطيط وإدارة التنمية، بما في ذلك تنمية الموارد الطبيعية من أجل أخذ الآثار البيئية المترتبة على ذلك في الاعتبار بغية تحقيق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ج) مساعدة جميع البلدان، وبوجه خاص البلدان النامية على معالجة مشاكلها البيئية، والمساعدة في تعبئة موارد مالية اضافية لغرض توفير المساعدة التقنية اللازمة والتعليم والتدريب والتدفق الحر للمعلومات وتبادل الخبرات بغية تعزيز المشاركة الكاملة للبلدان النامية في الجهود الوطنية والدولية المبذولة من أجل المحافظة على البيئة وتعزيزها.

الأهداف الخاصة

(أ) كشف ومنع التهديدات الخطيرة لصحة المحيطات عن طريق مراقبة مصادر التلوث من المحيط أو من البر على السواء، وضمان استمرار قدرة الموارد البحرية على الحياة والنماء؛

(ب) مساعدة الحكومات في إدارة موارد الغابات من أجل تلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة؛

(ج) منع فقد التربة الخصبة عن طريق التحات، والتملح أو التلوث، ووقف عملية التصحر واستعادة خصوبة الأراضي التي أصابها الجفاف؛

(د) حماية أنواع الأحياء النباتية والبرية المهددة، لا سيما الهامة لحياة ورفاه البشر؛

(هـ) مساعدة الحكومات في تعيين وحماية المناطق الطبيعية والثقافية الهامة لبلدانها والتي تشكل جزءا من التراث الطبيعي والثقافي للجنس البشري بأسره؛

(و) مساعدة الحكومات في زيادة توعية الجمهور عن طريق تحسين التعليم والمعارف عن الشواغل البيئية، وتسهيل المشاركة الواسعة في الأعمال البيئية ودعمها.

المرفق الرابع

المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حسبما وافق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

(أ) تعزيز الدور الحفاز للبرنامج في مجال تنشيط وتعزيز الأنشطة والاعتبارات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تشجيع التعاون الدولي في مجال البيئة والتوصية، حسب الاقتضاء، باتباع سياسات لتحقيق هذه الغاية؛

(ج) تطوير وتعزيز استخدام تقنيات من قبيل المحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية والاقتصادات البيئية؛

(د) رصد البيئة وتقييمها، من خلال زيادة مشاركة وكالات منظومة الأمم المتحدة في برنامج مراقبة الأرض وتوسيع نطاق العلاقات مع معاهد العلوم الخاصة ومعاهد الأبحاث غير الحكومية؛ وتعزيز وظيفة البرنامج فيما يتعلق بالإنذار المبكر؛

(هـ) تنسيق وتعزيز الأبحاث العلمية ذات الصلة بهدف توفير أساس موحد لعملية صنع القرار؛

(و) توزيع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة على الحكومات وعلى أجهزة وبرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) زيادة الوعي العام والاجراءات المتخذة في مجال حماية البيئة عن طريق التعاون مع عامة الجمهور والكيانات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية الدولية؛

(ح) زيادة تطوير القانون البيئي الدولي، ولا سيما الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية، وتعزيز تنفيذها، وتنسيق المهام الناشئة عن تزايد عدد الاتفاقات القانونية الدولية، وفي جملة أمور، أداء أمانات الاتفاقيات مع مراعاة الحاجة إلى الاستخدام الأكفأ للموارد، بما في ذلك إمكانية تجميع الأمانات المنشأة في المستقبل في نفس الموقع؛

(ط) زيادة تطوير وتعزيز استعمال تقييمات الأثر البيئي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك الأنشطة التي تجري برعاية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفيما يتصل بكل مشروع أو نشاط اقتصادي انمائي هام؛

(ي) تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك الجوانب القانونية، وتوفير التدريب؛

(ك) تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ودعم المبادرات والبرامج ذات الصلة الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك القيام بدور مساهم وتنسيقي رئيسي في الآليات الاقليمية في مجال البيئة المحددة لأغراض متابعة أعمال المؤتمر؛

(ل) تقديم المشورة التقنية القانونية والمؤسسية إلى الحكومات، بناء على الطلب، في إنشاء وتحسين أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية، وبخاصة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجهود التي يبذلها في مجال بناء القدرات؛

(م) تقديم الدعم إلى الحكومات، بناء على الطلب، وإلى الوكالات والأجهزة الانمائية في إدماج الجوانب البيئية في سياساتها وبرامجها الانمائية، ولا سيما عن طريق تقديم المشورة بشأن الجوانب البيئية والتقنية والجوانب المتعلقة بالسياسة العامة أثناء صياغة البرامج وتنفيذها؛

(ن) زيادة تطوير التقييم وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ البيئية.

المرفق الخامس

مقرر مجلس الإدارة ٢٦/١٨ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥
تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ١٩٩٣-١٩٩٤

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير، بصفة خاصة، إلى قراري الجمعية العامة ٧٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و١٦٨/٣٩ باء المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، اللذين طلبت الجمعية فيهما إلى مجلس الإدارة رفع تقرير عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٩ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف خطير و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ١٩٩٣-١٩٩٤،

١- يعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها حاليا برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم وضع منهجية تقييم مستوفاة للأراضي الجافة والتصحر، بما في ذلك وضع المؤشرات المناسبة وذلك على أساس النُهج القطرية المحسنة الخاصة بالمجتمعات، وكذلك لجهوده الرامية إلى زيادة الوعي بالتصحر، ونشر المواد الإعلامية المستهدفة على عدد كبير من وسائل الإعلام؛

٢- يرجو من المدير التنفيذي مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق للجهود المبذولة عالمياً من أجل مكافحة التصحر وتكثيف البحث والتطوير بالتعاون مع المؤسسات العلمية ومراكز الإمتياز العالمية حول قضايا التصحر وتدهور الأرض والجفاف وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتلك المشاكل؛

٣- يأذن للمدير التنفيذي أن تقدم، نيابة عن المجلس، تقريرها عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ١٩٩٣-١٩٩٤، وذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة؛

٤- يرجو من المدير التنفيذي المشاركة مشاركة نشطة في تقديم المساعدة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر الشديد، ولا سيما في أفريقيا المعتمد في باريس في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والقرار ١/٥ القاضي باتخاذ اجراءات عاجلة بشأن افريقيا الذي وافقت عليه لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالاتفاقية، ولدعم الأمانة المؤقتة للاتفاقية؛

٥- يرجو من المدير التنفيذي أن:

(أ) تقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة بشأن تنفيذ المشاركة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لمكافحة التصحر الموقعة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

(ب) المساهمة في تنفيذ الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر الشديد، ولا سيما في افريقيا وكذلك القرار ١/٥ الخاص بالاجراءات العاجلة في افريقيا الصادر من لجنة التفاوض الحكومية الدولية على أساس الموارد المقدمة لأنشطة البرنامج من أجل تنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية ولا سيما في افريقيا وذلك من خلال التعاون الوثيق مع الأمانة المؤقتة للاتفاقية؛

(ج) تدعو منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والصناديق والأطراف الأخرى المهتمة للإنضمام إلى المشاركة والمساهمة في الجهود المحلية والوطنية ودون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية في مكافحة التصحر والتخفيف من الجفاف؛

٦- ترجو المدير التنفيذي أن تقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا المقرر من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

- - - - -